شبهات المعاصرين حول حديث: «لولا بنو إسرائيل لم يَخنَز اللحم» - عرض ونقد -

الباحث: نبيل أحمد بلهي الجزائري*

تاريخ وصول البحث: ١٧/ ١ / ٢٠١٣م تاريخ قبول البحث: ١٧/ ١١/ ٢٠١٣م

ملخص

هذا البحث هو دفاع عن الحديث المخرَّج في الصحيحين: «لولا بنو إسرائيل لم يَخْنَز اللحم» ضِدَّ شبهات الكتَّاب المخالفين المعاصرين الذين طعنوا في متنه، بدعوى أنه يخالف العلم التجريبي والحسَّ المشاهد، بأن اللَّحم يتغير وَفْقَ قانون طبيعي في المادة منذ أن بدأ الخلق، وليس بسبب عصيان بني إسرائيل، بَيَّنَ فيه الباحث المعنى الصحيح للحديث وأن متنه لا يخالف العلم التجريبي، فهو يخبر أنَّ بني إسرائيل أمروا بأن يأكلوا ويتصدقوا ولا يدَّخروا، فلولا أنهم ادخروا اللحم والطعام لما عُرِفَ تغيُّر الطعام بالادخار؛ وليس المقصود منه أن اللحم كان لا يفسد على من كان قبلهم، وأن ابتداء فساد الأطعمة كان بسبب عصيانهم.

Abstract

This survey is a defense regarding the Saying or Hadith reported by both Bukhari & Muslim: “If it had not been for the (Bani Israel), the meat would not have rotten.” This saying has been the melting pot for some suspicious contemporary writers who challenged the chain of transmission, claiming at the same time that it violates the experimental science and common knowledge, adding that flesh varies according to natural law since the beginning of creation, and not because of the Children of Israel’s disobedience.

The Researcher has indeed argued on the veracity of this saying and that the its text does not contradict any experimental science. The researcher shows that the Children of Israel were ordered to eat and give in charity and not to store. Hadn’t they disobeyed and stored food and meat, no one would have known that meet would rot when stored. It is not meant to say that meet didn’t’ rot before them, or that it started to rot after they became disobedient.

* محاضر غير متفرغ، جمهورية الجزائر.

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله، وصحابته، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

فإنَّ سُنَّة النبيِّ ﷺ وحيٌ من الله لنبيه محفوظ بحفظ الله له من التغيير والإدخال، قد سخَّر الله له علماءَ ربَّانيين يَنْفُونَ عنه انتحال المبطلين، وكذب الملحدين، فلا يدخل في دين الله ولا يَلِجُ في شرعه، خبرٌ يعمل الناسُ به، وهو في ذاته موضوع مكذوب.

ولقد ظهرتْ في العصور المتأخرة نزعة عقلية مادية، اِفْتُتِنَ بها كثير من الكتَّاب والباحثين المعاصرين، وهي الدعوة إلى حرية الرأي والنقد، ولو كان على حساب المسلَّمات الشرعية، فنالت السنة النبوية حظَّها من هذه النزعة، حيث ظهرت موجة من الانتقادات التعسفية لأحاديث الصحيحين، يدَّعِي أصحابها أنَّ المُحدِّثين لم ينقدوا الأخبار نقداً علمياً موضوعياً، بل كان جُلُّ اهتمامهم بنقد الأسانيد دون المتون، حتى راجت عليهم أحاديث مخالفة للأصول القطعية، (كالقرآن، والعقل الصريح، والحقائق العلمية)، فأودعوها أصحَّ الكتب عندهم وهي (صحيح البخاري، وصحيح مسلم)، كما ادَّعوا أنهم بصدد تنقية السنة من المتون المخالفة للقرآن والسنة المتواترة والإجماع، والعلم التجريبي، والحِسِّ المُشاهَد وغيرها، فعمدوا إلى أخبار لم يحسنوا فهمها وعارضوها بتلك الأصول حتى خلصوا إلى تكذيبها، وطرحها مُدَّعِين السبق العلمي، والموضوعية في النقد.

وكان أشهرَ من تولّى كِبْرَ هذا في العصور المتأخرة (محمود أبو رية) في كتابه (أضواء على السنة المحمدية)، فتصدَّى له علماء عصره، وكشفوا زيف دعواه، ثم إنه في عصرنا ظهرت اتجاهات عقلانية أَحْيَتْ منهج النقد التعسُّفي للصحيحين، ووسَّعت دائرة الطعن في الأحاديث حتى طعنوا في أحاديث لم يسبقهم إليها أحد، وكان من أبرز هذه الكتب، كتاب (نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي) لـ: (إسماعيل كردي). فأصبح من الواجب التصدي لهذه النزعة، وَرَدُّ الشُّبه عن الأحاديث التي انتقدوها، نصحاً للأمة وصيانةً لدين الإسلام؛ لأننا نعتقد أن أحاديث الصحيحين قد غُرْبِلَتْ ونُقِّحتْ، فلا يوجد فيها ما يخالف

الأصول، إلا بعض الأحرف التي نَبَّهَ عليها المحدثون النقَّاد، ولقد أثار انتباهي كلام بعض المعاصرين حول الحديث المخرَّج في الصحيحين عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لولا بنو إسرائيل لم يَخْنَزِ اللحمُ، ولولا حواءُ لم تَخُنْ أنثى زوجَها». فلما بَحَثْتُ في دفاع المعاصرين عن هذا الحديث لم أجد ما يشفي الغليل، خاصَّة في ما يتعلق بالشطر الأول منه، وهو قضية فساد اللحم بسبب عصيان بني إسرائيل.

إشكالية البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في عدم وضوح معناه لأول وهلة، فهو من قَبيل المُشكل الذي لا يتضح معناه إلا بتفسيره بما يتوافق مع محكم القرآن والمعطيات العلمية، كذلك الشبه التي أثيرت من قبل المفكرين المعاصرين حول متنه الوارد في الصحيحين، تحتاج إلى رد ونقض، بما يحفظ مصداقية الصحيحين من الزعزعة والتشكيك.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لتحقيق النقاط التالية:

- بيان مسالك أهل العلم القدامى والمعاصرين في تفسير متن الحديث مع الترجيح بين أقوالهم
- بيان المعنى الراجح لهذا الحديث بما يتوافق مع القرآن الكريم والحسِّ المُشاهد.
- الردّ على شبهات المعاصرين المنتقدين لمتن هذا الحديث، وبيان بُعدهم عن الصواب.
- من شأن هذا البحث أن يعطي أنموذجا لطريقة التعامل مع متون الصحيحين المشكَلَة.

الدراسات السابقة:

لقد كتب الباحث أبو الليث الخير آبادي، بحثا محكَّما بعنوان: حديث: «**لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر**»، **إشكالية أسباب وحلول**). في مجلة (الإسلام في آسيا) المجلد ٨، العدد ١، يونيو ٢٠١١ م. وكتبت الباحثة نهاء محمد البنا، بحثا محكَّما بعنوان: (**نحو منهجية للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، حديث: «لولا حواء لم تخن أنثى زوجها» نموذجا**). وذلك في مجلة: (إسلامية المعرفة)

العدد ٦٧، السنة السابعة عشر، شتاء ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م. والملاحظ على هذين البحثين أنهما ركزا على قضية خيانة حواء لزوجها، دون كشف الغموض حول الشطر الأول من الحديث المتعلق بتغير اللحم بسبب عصيان بني إسرائيل، وعدم استيفاء الأقوال ودراستها في هذه المسألة المهمة، فغاية ما وجد هناك نقولٌ عن بعض الأئمة في تفسير الحديث، دون التعرض لشبهات المعاصرين حوله والرد عليها، لذلك اجتهدت في جمع الطعون في هذا الشطر من الحديث، ودراستِها وتصنيفِها، ثم ردها ردًّا علمياً مرتكزاً على الحجَّة والبيان، بما يُزيحُ الإشكال حول معنى الحديث، ويبعث الثقة بصحة متنه المودع في الصحيحين، ولقد سلكتُ لتحقيق هذا الغرض خطةً مختصرةً هذا بيانها:

خطة البحث:

مقدمة: وفيها نبذة عن النقد التعسفي المعاصر لأحاديث الصحيحين.

المبحث الأول: تخريج الحديث وبيان طرقه، وشرح غريبه.

- تخريج الحديث وبيان طرقه.
- شرح غريبه.

المبحث الثاني: مسالك أهل العلم في بيان معنى الحديث.

- المسلك الأول.
- المسلك الثاني.
- الترجيح.

المبحث الثالث: اعتراضات المعاصرين على هذا الحديث وتلخيصها.

المبحث الرابع: نقض الشبهات المثارة حول الحديث.

- نقض الشبهة الأولى (مخالفة الحديث للقرآن الكريم).
- نقض الشبهة الثانية (مخالفة الحديث للعلم التجريبي).

الخاتمة: نتائج وتوصيات.

المبحث الأول: تخريج الحديث، وبيان طرقه، وشرح غريبه.

١- تخريج الحديث وبيان طرقه:

ورد هذا الحديث عن أبي هريرة من أربعة طرق:

أولا: طريق همَّام بن مُنبِّه عن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «**لَوْلا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْنَزِ اللَّحْمُ، ولَوْلا حَوَّاءُ لَمْ تَخُنْ أُنْثَى زَوْجَها الدَّهْرَ**».(١) وفي رواية أخرى: «**لولا بنو إسرائيل لَمْ يَخْبُثِ الطَّعَامُ، ولم يَخْنَزِ اللَّحْمُ، ولولا حَوَّاءُ لَمْ تَخُنْ أُنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرَ**».(٢) بزيادة لفظة: لم يخبث الطعام.

ثانيا: طريق خِلاسِ بن عمرو الهَجَرِيِّ عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: «**لَوْلا بَنُو إِسْرَائِيلَ، لَمْ يَخْنَزِ اللَّحْمُ ولم يَخْبُثِ الطَّعَامُ، ولولا حَوَّاءُ لم تَخُنْ أُنْثَى زَوْجَها**».(٣)

ثالثا: حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لولا بنو إسرائيل لَمْ يَخْنَزِ اللَّحْمُ، ولولا حوَّاءُ لم تَخُنْ أنثى زوجَها**».(٤)

رابعا: طريق عطاء بن يسار، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**لولا بَنُو إسرائِيلَ لم يَخْبَثِ الطَّعَامُ، ولولا حوَّاءُ لم تَخُنْ أُنْثَى زَوْجَها الدَّهْرَ**».(٥)

ولقد رُوِيَ هذا الحديث من طريق عبدالله بن عمر، ولكنَّه لا يَصِحُّ من حديثه، فلقد أخرجه العقيلي في: "الضعفاء" عن عمَّار ابن مطر الرُّهاوي(٦) قال: حدَّثنا الليث بن سعيد، عن صفوان بن سُلَيم، عن سليمان بن يسار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**لولا بنو إسرائيل خَبَّثُوا اللَّحْمَ ما خَنِزَ اللَّحم، ولولا حواءُ خَانَتْ آدمَ في قولها لإبليس، ما خَانَتْ امرأةٌ زَوْجَهَا**»(٧). وهذا الحديث بهذا السياق من مناكير عمَّار بن مطر الرهاوي، فالحديث مشهورٌ معروفٌ من رواية أبي هريرة وليس ابن عمر.

والحديث مشهورٌ عن أبي هريرة من رواية همَّام بن مُنبِّه عنه، وهو جزء من (صحيفة همَّام عن أبي هريرة) المشهورة، ولقد طعن بعضهم في هذا الحديث بدعوى أنه من الإسرائيليات التي جاء بها همَّام بن مُنبِّه، ولكنَّ طرقَ الحديث الأخرى تَرُدُّ هذه الدعوى، فلقد تابع همَّاماً على هذا الحديث كلٌّ من: عطاء بن يسار، ومحمد بن سيرين، وخِلاس بن عمرو الهجَريّ. وهؤلاء ليسوا بمعدودين من الآخذين عن أهل الكتاب.

والخلاصة أنَّ الحديث صحيح الإسناد

لا ريب فيه، ارتضى صاحبا الصحيح إخراجه في كتابيهما، ونَصَّ على تصحيحه الحاكم النيسابوري، والحافظ الذهبي، وأبو محمد البغوي[8] ولم يتكلم في إسناده أحد ممن أَلَّفَ في تعليل أحاديث الصحيحين، (كالدَّارقطني والجيَّاني)، وتلقَّتْهُ الأمَّة بالقَبول، فلا يمكن الطعن فيه من جهة الإسناد.

٢- شرح الغريب:

يَخْنَزُ اللَّحم: من خَنِزَ اللحم أي: أنتن وتَغيَّرت ريحُه من الادخار، قال أبو عبيد: "...في حديثه ﷺ: «لولا بنو إسرائيل ما خَنِز الطعام ولا أنتن اللحم، كانوا يرفعون طعامَ يومهم لغدهم»، قوله: خَنِز يعني أنتن، وفيه لغتان: يقال: خَنِز يخنَز وخزِن يخزَن مقلوب، كقولهم: جبذ وجذب"[9].

وقال ابن الأثير: "... فيه «لولا بنو إسرائيل ما خَنِزَ اللحم» أي: ما أنتن، يقال: خَنِزَ يَخْنَزُ وخَزِنَ يَخْزَنُ إذا تغيَّرت ريحه"[10]. وقال الزمخشري: "خَنِزَ: هو قَلْبُ خزِن إذا أَرْوح وتَغَيَّر، وهو: من الخَزْن بمعنى الادخار؛ لأنه سبب تغيره"[11].

لَمْ يَخْبُثِ الطَّعام: الخبيثُ ضد الطيِّب، وهو في الحديث: بخاء معجمة، أي: لم يتغيَّر ريحُهُ[12].

المبحث الثاني: مسالك العلماء في توجيه معنى الحديث.

لقد تناول الشرَّاح القدامى والمعاصرون هذا الحديث بالشرح والتحليل، ولم يقع من أحدهم تكذيبٌ لمتنه، ولا استنكار لمعناه، وإنما اختلفوا في تفسيره، هل يحمل على ظاهره، أم يُؤوَّل إلى معنى قريب من ألفاظه؟ ولقد سلكوا في ذلك مسلكين:

المسلك الأول:

حمْلُ الحديث على ظاهره، فيكون المعنى أن بني إسرائيل كانوا هم السبب في تقدير الله ﷻ الفساد والنتن على اللحم إذا ادُّخِر، عاقبهم الله بذلك بعد أن كان اللحم قَبْلَهُمْ لا يفسد ولا يتغير بالادِّخار، فاستمر النتن من بعد ذلك، فكان فسادا للأطعمة عليهم وعلى غيرهم[13].

قال النووي: "قال العلماء: معناه أنّ بني إسرائيل لما أنزل الله عليهم المنَّ والسلوى نُهُوا عن ادِّخارهما، فادَّخروا، ففسدَ وأنتنَ واستمرّ من ذلك الوقت، والله أعلم"[14].

وقال علي القاري: "يشير إلى أنَّ خَنْزَ اللحمِ شيء عُوقب به بنو إسرائيل، حيث كفروا نعمة الله تعالى حيث ادَّخروا السلوى، وقد نهاهم الله تعالى -جلَّ جلاله- عن الادخار، ولم يكن اللحم يخنَزُ قبل ذلك، فحدث التغير لسوء صنيعهم وهو الادِّخار الناشئ من عدم الثقة بالله، قال الله تعالى جلَّ شأنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ﴾[الرعد: ١١]، ثم استمرَّ النتَنُ من ذلك الوقت؛ لأن البادئ للشيء كالحامل للغير على الإتيان به، أو لأن يَعْتَبِرَ غيرهُم بهم فيتركوا المخالفة"[١٥].

ولقد رُوِيَ هذا المعنى عن قتادة ﷺ يخبر فيه عن قصة نهي بني إسرائيل عن ادَّخار الطعام ومعاقبتهم بفساده، قال ابن المُلَقِّن: "كان الـمَنُّ والسلوى يسقطُ على بني إسرائيل من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس كسقوط الثلج، فيؤخذ منه بقدر ما يُغني ذلك اليوم، إلا يومَ الجمعة، فإنهم يأخذون له وللسبت، فإن قعدوا به إلى أكثر من ذلك فسد ما ادخروا، فكان ادخارهم فسادًا للأطعمة عليهم وعلى غيرهم، قاله قتادة، وقال بعضهم: لما نزلت المائدة عليهم أمروا ألا يدَّخروا فادَّخروا، وقيل يحتمل أن يكون من اعتدائهم في السبت"[١٦].

وعلى قول هؤلاء، فإنَّ تَغيُّرَ اللحمِ وفسادَه، شيءٌ حدث لبني إسرائيل ولم يكن يقعُ لغيرهم، وإنما عوقب به بنو إسرائيل من أجل بُخلِهم وعصيانهم، ثم استمرَّت هذه الظاهرة الطبيعية منذ ذلك الوقت، ولقد سلكوا في ذلك مسلك الحمل على الظاهر، والتسليم للخبر الصحيح عن الأمم السابقة، الذي هو من الإيمان بالغيب المأمور به شرعاً.

ولقد أشار إلى اختيار هذا القول ابن قيِّم الجوزية في "حادي الأرواح"، ومن المعاصرين صفيُّ الرحمن المباركفوري في شرحه على مسلم، وابن جبرين في شرح الطحاوية.[١٧]

المسلك الثاني:

تأويلُ الحديث إلى معنىً قريبٍ من لفظه، وتَركُ حملِه على ظاهره الذي يفيد أنَّ تغيُّر اللحم حدث بسبب عصيان بني إسرائيل، وذلك بالنظر إلى القرائن الدالَّة على أن اللحم كان يخنَزُ قبل ذلك، ولقد ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى تخريج معنى للحديث بتقدير كلامٍ محذوف،

وهو (الادِّخار)، فيكون المعنى: لولا بنو إسرائيل ادَّخروا اللحم، لما عُرِفَ تغيُّر اللحم وتعفُّنه عند من جاء بعدهم، أي: أنَّ بني إسرائيل هم أول مَنْ سَنَّ ادخار اللحم، وقد كانوا من قبل يأكلون ويتصدَّقون ويطعمون فلا يبقى منه شيء، فلم يكن يُعْرَفُ أن اللحم يتغير وينتن بطول المكث[18].

ولقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا المسلك فقال: "... وقال بعضهم: معناه لولا أنَّ بني إسرائيل سنُّوا ادخار اللحم حتى أنتن، لما ادُّخر فلم ينتن، وروى أبو نعيم في الحلية[19]عن وهب بن مُنَبِّه قال: في بعض الكتب (لولا أني كتبت الفساد على الطعام لخزنه الأغنياء عن الفقراء...).[20]

وأشار إليه كذلك الأُبِّيُّ المالكي في تعقيبه على القاضي عياض فقال: "قلت: المعنى أن لولا بنو إسرائيل الذين سَنّوا ادخارَهم اللحم حتَّى خَنِز، لَمَا ادُّخر حتى يخنَز".[21]

وهذا المسلك هو القول الراجح الذي ارتضاه كثير من المعاصرين؛ لأن فيه الخروج من إشكالات كثيرة في فهم الحديث، ولقد اختاره (محمد بهجت البيطار)[22] في جوابٍ له حول معنى هذا الحديث، حيث قال: "الظاهر المتبادر الذي أفهمه منه أن البركة في الإنفاق، وأن المحقَ في الإمساك، وأن بني إسرائيل كان يأتيهم رزقهم من السلوى كلَّ يوم فيأكلونه لحماً طرياً، ويُوَسِّعون منه على غيرهم؛ فلما شَحُّوا به وادَّخروه، عوقبوا بفساده وخُبثه ونَتَنِه، ولعلهم كانوا أوَّلَ من سَنَّ هذه السنةَ السيئة في الناس، أو اشتهروا بها أكثر من غيرهم، وكانوا قدوة سيئة لمن جاء بعدهم بحكم الوراثة والتقليد، فالكلام على ما يظهر لي هو في عمل بني إسرائيل في اللحم، لا في طبيعة اللحم من حيث هو لحم، وأنه لولا هم لما ادُّخر، ولو لم يدَّخر لم يفسد، والله أعلم".[23]

كما انتصر لهذا المعنى كذلك محمد تقي العثماني في تكملته لشرح صحيح مسلم حيث قال: "قوله: (لولا بنو إسرائيل لم يخبث الطعام) يعني أنَّ بني إسرائيل أوَّلُ من سَنَّ ادخارَ الطعام واللحم، حتى أنتن عليهم، ولولا بنو إسرائيل سنُّوا ذلك لما ادُّخِر الطعام فلم ينتن، كذا فسره الأُبِّيُّ والحافظ في

"الفتح"، وعليه فلا يدلُّ الحديث على أن من كان قبل بني إسرائيل لم يكن يفسد عليهم الطعام واللحم ولو ادخروهما، وإنما المعنى: أن الادخار لم يكن معهوداً قبل بني إسرائيل، فإنهم كانوا يأكلون ويُطعِمون فلا يفسدُ عليهم شيء، حتى جاء بنو إسرائيل فجعلوا يَدَّخرونه حتَّى فسد عليهم، وهذا كقولهم: (لا تَرَى الضَبَّ بِهَا يَنْجَحِرُ) أي: لا ضبَّ ولا انجحار، كما في مجمع البحار مادة (خنز)[٢٤] ، وقيل: إن فساد الطعام كان عذاباً على بني إسرائيل، ولم يكن قبلهم يفسد الطعام واللحم ولو ادخر أياماً، وإليه يشير لفظ النوويِّ وغيرِه، ولكنه بعيد".[٢٥]

ولقد ذكر زين الدين العراقي تأويلاً آخر فقال: "ويحتمل أن التغير كان قديماً قبل وجود بني إسرائيل سببه ما علمه الله مما يحدث من بني إسرائيل بعد ذلك والله أعلم".[٢٦]

ولكن هذا التأويل بعيد، إذ كيف يُعاقبُ الله أقواما بفعل قوم لم يُخلَقوا بعد ؟!.

والذي يظهر -والله أعلم- بعد سرد مذاهب أهل العلم في تفسير هذا الحديث، أن القول الراجح هو: أن الشيء الذي حدث عند بني إسرائيل ولم يكن قد حدث قبلهم، هو ادخار اللحم شُحّاً وبُخلاً، حتى نَتَنَ عليهم الطعام واللحم، وأما تغيُّر الطعام بطول المُكثِ فلم يتعرَّض الحديثُ لذكره، ولا نسبةِ ابتدائه إلى عصيان بني إسرائيل، وبهذا التأويل تجتمع المعاني ويندفع الإشكال، وإن كان القول الأول كذلك له وجه لا يخالف به النصوص المحكمة كمل سيأتي في مبحث ردِّ الشبه عن حديث الباب.

المبحث الثالث: اعتراضات المعاصرين على هذا الحديث وتلخيصها.

لقد استشكل كثير من المعاصرين وُرُودَ هذا الحديث في الصحيحين، لاعتقادهم أن متنه يخالف العقل، والعلم، والواقع الحسي؛ إذ هو يُقرِّر أن تغيُّر اللحم بطول المُكْثِ أمرٌ حدثَ بسبب عصيان بني إسرائيل، وهذا -على حدِّ قولهم- لا يقبله عقلٌ ولا يُقرُّه العلم التجريبي، بل في القرآن إشارة إلى نكارة معناه، فجعلوا هذا المعنى المستنكر للحديث علَّةً تُوجِبُ ردَّهُ، وانقسم المعترضون على هذا

الحديث بين مُكَذِّبٍ له وناسب له إلى الإسرائيليات، وبين مُضَعِّفٍ له بعلّةِ النكارة في المتن، وبين متوقف في إثبات صحَّتِهِ لاستشكال معناه، وهؤلاء يمثِّلون مدارس فكرية متنوعة في العصر الحديث، (كمدرسة القرآنيين، والمدرسة العقلية الحديثة، ومدرسة الشيعة الإمامية، والمدرسة العصرانية).

فهذا ابن قرناس(٢٧)- وهو من رُوَّادِ مدرسة القرآنيين في هذا العصر- يتهكَّم بعلماء المسلمين الذين رَوَوْا هذا الحديث وأثبتوه في كتبهم فيقول: "اللحم يخنَزُ ويفسُدُ بسبب البكتيريا وليس بسبب بني إسرائيل، وهذا يعرفه تلاميذ المرحلة الابتدائية، وإن كان هناك رجالُ دينٍ لا يعرفون ذلك، فهم من يحتاج للتعلُّم، لا أن يطلبوا من الناس أن يشاركوهم جَهْلَهم. أمَّا أن يكون سبب الزنى هو حواء، فهو اعتقاد يهودي، مما يُظْهِرُ بوضوح أنَّ مختلِقَ الحديث إما يهوديٌّ، أو أنه متأثرٌ بتراث كتب اليهود".(٢٨)

وهكذا ينكر الدكتور العميدي- وهو شيعيٌّ معاصر- على البخاري إيراد مثل هذا الحديث في صحيحه فيقول: "وأخرج من طريق عبدالله بن محمد الجعفي، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لولا بنوا إسرائيل لم يَخْنَزِ اللحم (أي لم ينتن)، ولولا حوَّاءُ لم تخن أنثى زوجها الدهر». **ولا أدري ما علاقة بني إسرائيل بِخَنْزِ اللحم**، وما علاقةُ خيانةِ الأنثى زوجها بحواء، فهل هذا جزاؤها؟!".(٢٩)

وأما أصحاب المدرسة العقلية الحديثة، فهم أكثر من وَسَّعَ دائرة الطعن في هذا الحديث؛ لأنَّ الأساسَ الذي تقوم عليه هذه المدرسة هو محاكمةُ النصوص الشرعية لمقتضى العقل، ثم يقبلون ما قبله، ويَردُّون ما أحاله، فكان لهذا الحديث الذي أشكل عليهم معناه، نصيبٌ كبيرٌ من المعارضة بالعقل، ثم إنهم قد يتشبثون بآيةٍ من القرآن يدَّعون أن الحديث قد عارضها، حتى يُعطوا الصبغة الشرعية لآرائهم، وأنهم ينتصرون للقطعيات بطرح الظنيات، مثل ما فعل الدكتور: محمد سعيد حوى(٣٠) في مقالاته حول فهم السنة النبوية، حيث تناول كثيراً من أحاديث الصحيحين بالطعن وخصَّ هذا الحديث بنقدٍ مفصَّلٍ،

فقال: "ومن هذه النماذج التي تُؤكِّد ضرورةَ التحرِّي والبحثِ في بعض أحاديث الصحيحين لمعارضتها لظاهر كتاب الله، حديثُ أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «لولا بنو إسرائيل لم يخنَزِ اللحمُ (أو قال الطعام) ولولا حواء لم تَخُنْ أنثى زوجها الدهر»... فالحديث يصادم القرآن ويخالف القرآن من وجوه:...

قضية فساد اللحم: وهذا مخالف أيضا لما يُعلم علمياً من قانون أجرى الله الكون وَفْقَهُ، بأنَّ اللحم يفسدُ إذا تعرَّض للهواء وغيره من المؤثرات، ويخالف النص القرآني أيضا: ومما يدل على مخالفة هذا النص للقرآن، أن القرآن قصَّ لنا قصةَ الذي أتى على قرية وهي خاوية على عروشها ولم يبيِّن القرآن متى، ولا من، ولا ممَّن، ولا يعنينا مطلقاً البحث في ذلك. والشاهد أنه قال له: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾[البقرة: ٢٥٩]. أي أن الله أقام أمامه جملةً من الآيات الخارقة للعادة، منها حفظُ طعامِه وشرابه خلاف العادة مع المُكْثِ الطويل، ومنها كيف أراه خلق الحمار ونَشْزَ العظم، فلو كان القانون الذي كان سائداً والذي جرت به العادة أنَّ الطعام لا يفسد، لما كان في ذكر هذه الآية هنا أيُّ معنى"[٣١].

ولم يَسلمْ هذا الحديث كذلك من طعن العصرانيين فيه، خاصَّة أنَّه يوهم مخالفة القانون الطبيعي في تغيُّر المواد بطول المُكْث، فهذا الدكتور: محمد عمراني حنشي[٣٢]، يقول في ركن (ضعيف الصحيحين) من موقعه: "محتوى متن هذا الخبر على نقيضتين منهجيتين تجعلنا نردُّه بدون ترددٍ، أولى النقيضتين علمية ولها تعلق بشطر سببِ خنزِ اللحمِ...

[ثم قال]: متن هذا الخبر باطلٌ ومردود بأربعة رَوائِزَ من قواعد ردِّ الأخبار في علم الحديث وهي على التوالي:

- أن لا يكون مخالفا للشهادة والحس.
- أن لا يكون مخالفا لما ثبت من الوقائع والسنن الكونية.
- أن لا يكون منافيا لبديهيات العقول ولأي دليل مقطوع به.
- أن لا يكون مخالفا للحقائق الطبية.

... وظاهر مما استعرضنا من حقائق علمية أن

عملية التعفّن بواسطة الكائنات الحيّة المجهرية (مثل البكتيريا، والفطر، والبروتوزوا)، التي تقوم بعملية أَيْض هدمي Catabolism لأنسجة الجسم محوِّلةً إياها إما إلى غازاتٍ، أو سوائل، أو جزيئات بسيطة، تُعدُّ عملية تدوير ناجعة وكفُؤة تساعد في إعادة استيعاب هذه المواد بواسطة الكائنات الحية الأخرى من أجل بناء ذواتها، لتنمو وتموت بدورها، ثم لتنحلَّ مُجَدَّداً، وتدخلَ في بناء ذوات أخرى في دورات لا نهائية وإلى يوم الصَّعْق، وهذه سيرورة طبيعية لا علاقة لها ببني إسرائيل وفي المطلق.

هذه الحقيقة تدفع بنا إلى البحث عن مخترع هذا الخبر ضمن السند الذي جاء به، لنعمل على إعادة فتح إضبارته، وإعادة تقييمه والحكم عليه مجدداً بما يستحقُّ بحسب ما يتطلَّبه المنهج".(٣٣)

هذه هي أبرز الاتجاهات المعاصرة في ردِّ هذا الحديث، ويبقى أن نشير إلى اتجاه آخر في التعامل معه، وهو التوقُّف في إثبات صحَّته للإشكال الذي في مَتْنِه، ولكن دون ردِّ الحديث وتكذيبه، ويمثِّل هذا الاتجاه الدكتور يوسف القرضاوي، الذي توقف في إثبات صحة هذا الحديث تبعا لشيخه- محمد الغزالي- بسبب وجود علَّة في متنه توجب الامتناع عن الحكم له بالصحة، فلقد سئل عن هذا الحديث في برنامج إعلامي، فأجاب بما يلي: "هذا الحديث صحيح في البخاري ولكن يعني شيخنا الشيخ الغزالي -رحمه الله- أنكر هذا الحديث في كتابه (السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث). الحديث هو يقول: «لولا بنو إسرائيل لم يخنَزِ اللحمُ». يعني لم ينتن ولم يتغير، يعني هم يعني ادخروا بعض اللحم والسلوى والأشياء اللي [زي كده]، فتسببوا في أنه أصبح ربنا ابتلاهم في أن اللحم ينتن...ولكن هذا قانون من قوانين الطبيعة، سنة من سنن الله اللحم بينتن وبيتغير قبل بني إسرائيل، ومن أيام ما خلق ربنا آدم، هذه سنة أن اللحم إذا ترك لازم يتغير، فلم يكن اللحم يعني مخالفاً لهذه الطبيعة قبل بني إسرائيل... **ولذلك يعني شيخنا الشيخ الغزالي توقف وأنا معه في هذا،** الشيخ الغزالي مش توقف يعني أنكر هذا الحديث، ونحن لو نطبق عليه مقاييس العلماء

في صحة الحديث؛ لأن العلماء قالوا لكي يكون الحديث صحيحاً لازم يتصل بالسند، رواية العدل التام الضبط من مبدأ السند إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة، يعني لا يكون هناك علة لا في السند ولا في المتن، **وأنا أرى أن هذا الحديث فيه علَّة، أنَّ نصفه الأول مخالفٌ لقوانين الطبيعة التي حَكَم الله بها هذا الكون، والثاني مخالفٌ للقرآن فلذلك من حَقِّنَا أن نتوقف في قَبُولِهِ".**(٣٤)

وبالجملة نستطيع أن نقول- بعد سرد اعتراضات المعاصرين حول هذا الحديث- إنهم طعنوا فيه من خلال اتجاهين رئيسين:

الأول: أن متن هذا الحديث معلولٌ لا يقبله العقل، لمخالفته الحقائق العلمية التي تثبتُ أنَّ تَغيُّر اللحم قانونٌ طبيعيٌّ موجودٌ منذ أن خلق الله آدم، ولم يحدث بعد عصيان بني إسرائيل كما يدلُّ عليه ظاهر الحديث.

الثاني: أنَّ متْنَ الحديث يخالف القرآن الذي ذكر لنا قصة الذي مَرَّ على قريةٍ وهي خاويةٌ على عروشها، فَأَمَاتَهُ الله، ثم بعثه بعد مئةِ عام فوجد طعامه وشرابه لم يتغيَّر بطول المُكث، فكانت هذه معجزةً من الله خارقةً للعادة، وهذا يدلُّ على أنَّ العادة المألوفة هي تغيُّر الطعام بطول المُكْثِ منذ القِدَمِ، ولم تحدث بسبب عصيان بني إسرائيل.

المبحث الرابع: نقض الشبهات المثارة حول الحديث.

لقد سبق لنا في المبحث الأول عند سرد اعتراضات المعاصرين على هذا الحديث، أن لَخَّصْنَا مُجْمَلَ كلامهم في شبهتين أساسيتين وهما: مخالفة الحديث للعلم التجريبي، ومخالفته للقرآن، وفي هذا المبحث نتناول النقض المفصَّل لهاتين الشبهتين:

١- نقض الشبهة الأولى: (مخالفة الحديث للقرآن الكريم).

لقد ادَّعى المعترضون على حديث الباب، أنَّه معلولٌ بعلَّةٍ قادحةٍ في متنه، وهذه العلة هي مخالفته للقرآن الكريم الذي أشار إلى أنَّ خُنُوزَ اللحم أمرٌ معروف قبل بني إسرائيل، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ

ثُمَّ بَعَثَهُۥۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْۖ﴾[البقرة: ٢٥٩].

والجواب على هذا يكون من وجهين أحدهما عام، والآخر خاص.

فأما الوجه العام: فإنَّ دعوى مخالفة الحديث الصحيح المتلقَّى بالقبول بين الأمة، لُمحْكَمِ القرآن، أمر يحتاجُ إلى تثبُّت، فليس كلُّ حديث ظهر تعارضه مع القرآن يُردُّ بهذه السهولة، وإلا لرُدَّت بذلك جملة كبيرة من السنن لمجرَّدِ توهُّمِ المخالفةِ لكتاب الله، وهذه طريقة وخيمة في التعامل مع النصوص، تُفضي بصاحبها إلى تكذيب الوحي، ونصب الخلاف بين نَوْعَيْهِ (الوحي المتلو، والوحي غير المَتْلوِّ)، وهذا أسلوب يلجأ إليه من لم يُحْكِم طرقَ التوفيق بين الأدلة المتعارضة، وإنما يُنْتَقَدُ الحديث بمخالفته للقرآن، إذا كان يخالفه من كلِّ وجهٍ، وليس هناك وجه من وجوه التوفيق بينهما، وهذا النوع إنما يقع في الأحاديث التي في سندها مقال، أما الأحاديث الصحيحة فليس فيها-ولله الحمد- ما يخالف القرآن البتَّة،

يقول ابن القيم -رحمه الله-:"وقد أعاذ الله رسوله أن تُعارِضَ سنَّتُه لنصوص القرآن بل تعاضدها وتؤيِّدها، ويا لله ما يصنع التعصب ونصرة التقليد-وقد تقدم من الكلام على الآية ما فيه كفاية- وبينا أنها لا تعارض بينها وبين سنة رسول الله بوجه، وإنما يُظَنُّ التعارض من سوء الفهم، وهذه طريقةٌ وخيمةٌ ذميمةٌ، وهي ردُّ السنن الثابتة بما يُفْهَمُ من ظاهر القرآن، والعلم كلُّ العلم تنزيل السنن على القرآن، فإنها مشتقةٌ منه، ومأخوذةٌ عمَّن جاء به، وهي بيانٌ له لا أنها مناقضة له".(٣٥)

ويقول في موضع آخر: "ولو ساغ ردُّ سنن رسول الله ﷺ لِما فهمَه الرجلُ من ظاهر الكتاب لرُدَّتْ بذلك أكثر السنن، وبطلت بالكلية؛ فما من أحدٍ يُحتَجُّ عليه بسنةٍ صحيحة تخالفُ مذهبه ونِحْلَته، إلا ويمكنه أن يتشبث بعموم آية أو إطلاقها، ويقول هذه السنة مخالفة لهذا العموم والإطلاق فلا تقبل...".(٣٦)

فالواجب على من لاح له تعارض بين حديث "خنوز اللحم بسبب بني إسرائيل"، وآية البقرة التي تتحدث عن معجزة بقاء

الطعام دون تغير، أن يجتهد في التوفيق بين الدليلين، والجمع هنا ممكن وهو الذي سَلَكَهُ جماهير الشراح قديماً وحديثاً، وأما تجاوز هذه المرحلة من البحث، وردُّ الحديث بمجرد توهم مخالفته للقرآن، فمخاطرةٌ وجفاءٌ في التعامل مع السنة النبوية، تنبئُ عن سوء طوية اتجاه حديث رسول الله.[٣٧]

وأما الوجه الخاص، فإن قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. ليس فيه دليلٌ على أن تغيُّر اللحم كان قبل بني إسرائيل، لأنَّ المفسرين اختلفوا في الذي مَرَّ على القرية وحصلت معه المعجزة، فقيل: هو (عُزَيْرٌ) وهو المشهور، وقيل: هو (إرْميا بن حَلْقِيا) وهو الخضر عليه السلام، وقيل رجل من بني إسرائيل[٣٨]، وعلى كل حال فجَميعُ مَنْ ذُكِرَ من بني إسرائيل، والبحث إنما هو فيمن كان قبل بني إسرائيل هل كان اللحم يتغير ويفسد عندهم بالادِّخار أم لا ؟، وليس في هذه الآية إشارةٌ إلى ذلك.

فلا يصحُّ الاستدلال بهذه الآية على أنَّ تغيُّر اللحم كان موجوداً قبل بني إسرائيل؛ لأنَّ من شروط النقد التاريخي، التأكُّدَ من زمن الواقعة التاريخية التي تخالف ما دلَّ عليه المتن، وزمن الواقعة التاريخية في هذا المثال مختلفٌ فيه، وليس فيها تصريح أنها كانت قبل معاقبة بني إسرائيل، فلا يمكن نقد متن صحيح بواقعة تاريخية مختلف فيها.

وحتى لو ثبت أن من كان قبل بني إسرائيل جُرِّبَ فساد اللحم عليهم، لا يبطل متن الخبر؛ لأن الله قادر على نزع خاصية تغير الطعام بالادخار في وقت دون وقت، ويرجعها في وقت دون وقت، وما ذلك على الله بعزيز.

هذا على مذهب من حمل الحديث على ظاهره، وأما على القول الراجح في تفسير الحديث، فلا خلاف بين الآية والخبر، فالحديث يخبر عن إحداث بني إسرائيل ادخار الأطعمة شُحّاً وبُخْلاً وقد نُهُوا عنه، فأسرع التغير إلى الطعام، فلولاهم ما عرف تغير الطعام بالادخار وقد كانوا من قبل نهو عن الادخار وأمروا بالصدقة.

وهذا المعنى يلتقي تماماً مع ما أخبر الله به

في كتابه عن بُخلِ بني إسرائيل وتمرُّدهم على أحكام شريعتهم، قال تعالى:﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء:١٦٠]، بل إنَّ المفسرين ذكروا حديث الباب في تفسير قوله تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]، قال البغوي في تفسيره: "أي: وما بخسوا بحقنا، ولكن كانوا أنفسهم يظلمون باستيجابهم عذابي، وقطع مادة الرزق الذي كان ينزل عليهم بلا مؤنة في الدنيا، ولا حساب في العقبى. أخبرنا حسان بن سعيد المنيعي، أنا أبو طاهر محمد بن محمد بن مَحْمِشٍ الزيادي، أنا أبو بكر محمد بن الحسين القطان، أنا أحمد بن يوسف السلمي، أنا عبدالرزاق، أنا معمر عن همام بن مُنبِّه، أنا أبو هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: "لولا بنو إسرائيل لم يخبث الطعام ولم يخنَزِ اللحمُ، ولولا حواء لم تخُنْ أنثى زوجَها الدهرَ".(٣٩)

وكذلك في قوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١]، قال مقاتل بن سليمان:"يقول الله تعالى ذكره: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ يعنى: بالطيباتِ الحلالَ من الرزق ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ﴾ يقول: ولا تعصوا في الرزق، يعنى فيما رزقناكم من المنِّ والسلوى فترفعوا منه لِغَدٍ، وكان الله سبحانه قد نهاهم أن يرفعوا منه لغَدٍ فعصوا الله ﷻ، ورفعوا منه، وقَدَّدُوا، فتَدَوَّدَ ونَتِنَ، ولولا صنيعُ بني إسرائيل لم يتغير الطعام أبداً، ولولا حواءُ زوج آدم، عليهما السلام، لم تخن أنثى زوجَها الدهرَ".(٤٠)

فَدَلَّ ذلك أنَّ الحديث يوافق القرآن ويفسره، لا كما ادَّعى المعترضون أنه يخالفه.

ونَخلُصُ من هذا كلِّه أن حديث الباب رُوِيَ بأصحِّ الأسانيدِ، وأنَّ متنه كذلك صحيح لا يخالف العقل ولا العلم ولا الحسَّ، وإنما يظن ذلك بعضُ المعاصرين الذين لا يحسنون التعامل مع الأحاديث المُشكِلة، والذين لم يُحْكِمُوا طرقَ دفعِ التعارضِ بين الأدلة، خاصَّةً

إذا أضيف إلى ذلك الانبهار بالحضارة الغربية، والتأثُّر الشديد بالعلوم المادية، وضعف الثقة في جهود علماء الأمة في حفظ السنة النبوية من الإدخال والتغيير، وإلا فإنَّ أحاديث الصحيحين قد غُربلَتْ سنداً ومتناً منذ قرون، ومن استشكل شيئا فما عليه إلا الرجوع إلى أقوال العلماء في إيضاح ذلك الإشكال.

٢- نقض الشبهة الثانية: (مخالفة الحديث للعلم التجريبي)

إن نقدَ حديثٍ مُخَرَّجٍ في الصحيحين بأصحِّ الأسانيد، بمجرَّدِ توهُّمِ المتوهم مُخَالَفَتَهُ للحقائق العلمية والقوانين الطبيعية، هو مجازفةٌ خطيرةٌ لا يُقْدِمُ عليها من عرف قيمة الصحيحين، ومَنهج المُحدِّثين في نقد المرويات، خاصَّة إذا علمنا أن الأمة تلقَّتْ أحاديث(البخاري ومسلم) بالتسليم والقَبول، فهذا الحديث رواه العلماء وصحَّحُوهُ وارتَضَوا إدخاله في كتبهم، ولم يخطر ببال أحدهم أنه مخالف لقوانين الطبيعة، ولم يتكلم نقَّادُ الحديث عن عِلَّةٍ في متنه توجب التوقُّفَ فيه – فضلاً عن ردِّه– لذلك ينبغي لكل من أراد أن يضع هذا الحديث في ميزان النقد، أن يضع في الحسبان أنَّ صيارفة الحديث، وعلماء الإسلام المتقدمين –الذين بلغت عنايتهم بنقد المتون مبلغاً عظيماً– لم يستنكروا متنه، وينبغي كذلك لكل منتقد أن يُمعِنَ النظر في معناه قبل أن يُطلق القول فيه، فيخالف به جماهير العلماء المتقدمين والمتأخرين، فليس كلُّ حديث يستشكله العقل والذوق المعاصر هو باطل، بل ينبغي التفريق بين الأحاديث المُشكِلة التي ينبغي إزالة إشكالها، وبين الأحاديث المكذوبة التي ينبغي ردُّها على مفتريها، ولو أنَّ كلَّ إنسانٍ رَدَّ حديثَ رسول الله لمجرد إشكال في معناه لرُدَّت بذلك جملة كبيرة من الأحاديث التي قد يخفى معناها من أول وهلة، وهذا في الحقيقة مسلك أهل الزيغ الذين يتَّبعون المتشابه ابتغاء الفتنة، وأما أهل العلم فهم يردُّون المتشابه إلى المحكم، وذلك بتفسير المتشابه بما يتوافق مع المُحْكَم من الأدلة النقلية والعقلية. يقول الخطيب البغدادي في بيان هذا الأصل: "ولما تعلَّق أهلُ البدع على عيب أهل النقل برواياتهم هذه الأحاديث، ولبَّسوا على

من ضَعُفَ علمه، بأنهم يَرْوُونَ ما لا يليق بالتوحيد، ولا يصحُّ في الدين، ورموهم بكفر أهل التشبيه، وغفلة أهل التعطيل، أُجيبوا بأنَّ في كتاب الله تعالى آياتٍ محكماتٍ، يُفهم منها المراد بظاهرها، وآياتٍ مُتشابهات، لا يُوقَفُ على معناها إلا بردِّها إلى المُحكَم، ويجب تصديقُ الكل والإيمان بالجميع، فكذلك أخبار الرسول ﷺ جاريةٌ هذا المجرى، ومُنَزَّلة على هذا التنزيل، يُرَدُّ المتشابه منها إلى المُحكَم، ويُقْبَلُ الجميع".[41]

فالواجب هو اتهام الفهم القاصر بعد التأكد من ثبوت الحديث، إحسناً للظنِّ بنبيّنا -عليه الصلاة والسلام- وهذه هي طريقة السلف الصالح من العلماء، كانوا ينكرون على من رَدَّ الحديث بمجرد استشكاله، ويأمرون بقبول الحديث الصحيح واتهام الفهم السقيم، قال ابن المبارك حين ذُكِرَ حديث: "لا يزني الزاني وهو مؤمن"، وأنكره بعضهم: "يمنعنا هؤلاء الأَنْتَان أن نترك حديث رسول الله ﷺ فلا نُحدِّث به، كلَّما جهلنا معنى حديث تركناه، لا بل نرويه كما سمعناه ونُلزم الجهل أنفسنا".[42]

ثم إنَّ نقدَ الحديث الصحيح لمخالفته الحسَّ أو العلم التجريبي، ينبغي أن يُلاحَظَ فيه أمران أساسيان:

١- ثبوتُ الحقيقة العلمية ثبوتاً قطعياً، فلا تكون من قبيل النظريات التي تقبل التغيُّر والتحوُّل.

٢- تعارضُ هذه الحقيقة العلمية مع مضمون الحديث من كل وجه، بحيث لا يمكن تفسيره بما يتوافق مع العلم.

فإذا كان العلم التجريبي لا يرتقي إلى الحقيقة العلمية فلا يُعارَضُ به الحديث الصحيح لاحتمال الخطأ في ما يقدمه العلم، وهو أولى من نسبة الخطأ لراوي الحديث.

وإذا وُجِدَ وجهٌ في تفسير الحديث بحيث لا يتعارض مع الحقيقة العلمية، وَجَبَ المصير إليه والقولُ به، ولا يجوز تجاوز هذا، والطعن في صدق الحديث، لأنَّ الجمع بين الأدلة أولى من إهدار أحدها.[43]

ولقد قدَّمنا الكلام عن مسالك أهل العلم في تفسير الحديث، وليس في ذَيْنِكَ

المسلكين ما يتعارض مع العقل والشرع:

فعلى القول الأول: بأن خنوزَ اللحم وتَغَيُّرَه بالادخار شيء عُوْقِبَ به بنو إسرائيل ثم استمر ذلك فيمن جاء بعدهم، فهذا إخبار عن أمرٍ غيبيٍ وقع في غابر الأزمان، لا طاقة لنا بمعرفته، فيجب حينئذ التسليم بالغيب وترك إنكاره ما دام الخبر عنه صحيحاً من حيث الثبوت، وهي طريقة الراسخين في العلم الذين يؤمنون بالغيب، ويَكِلُونَ حقيقته وتأويله إلى الله، خاصَّة وأن تغيير قانون فساد الأطعمة بطول المُكْثِ، هو معجزة من معجزات ربنا الدالة على قدرته، وكمالِ تصرُّفه في قوانين الكون، فيُثْبِتُ منها ما يشاء ويعطِّلُ منها ما يشاء، فلا دخل للعلم التجريبي ولا المحسوس، في باب المعجزات الإلهية، وليس بمستنكرٍ أن ينزع الله ﷻ خاصية تغيير الطعام بالادخار في زمن من الأزمان ثم يعيدها، ألا ترى أن الله نزع خاصية الإحراق من النار التي ألقي فيها إبراهيم عليه السلام وذلك في قوله سبحانه: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩]، كما أن الله -جلَّ وعلا- نزع خاصية الإغراق من البحر لما مَرَّ موسى ومن معه على البحر وأغرق فرعون وجنوده بعد ذلك، وذلك في قوله سبحانه: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾[الشعراء: ٦٣]؛ فلا يصحُّ التكذيب بأشياء صحَّ الخبر بها عن المعصوم وهي من العلم المُغيَّبِ عنَّا، فمعارضة المعجزات الإلهية الغيبية بالعلم التجريبي منهج خاطئ في النقد من أصله؛ لأن فيه قياسَ عالم الغيب على عالم الشهادة، وبينهما اختلاف كبير فهو قياس مع الفارق.

ومما يؤكِّد جواز وقوع هذا الأمر، ما هو معلوم من أن المعاصي لها تأثير على طبيعة الأشياء وخصائصها، ففي الحديث عنه ﷺ أنه قال:«**نزلَ الحجرُ الأسودُ من الجنةِ أَشَدَّ بياضاً من الثلجِ، فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدم**».[٤٤] فليس بمستبعدٍ أن يعاقبَ الله ﷻ بني إسرائيل بتغيير قانون الطبيعة في اللحم، كما غَيَّرَ لونَ الحجر من البياض إلى السواد بسبب العصيان، فهذا الأمر جارٍ مجرى السنن الإلهية في العقوبات.

وفي شرعنا شواهدُ كثيرة على أن الله قادر على خرق قوانين الطبيعة، بل هناك شواهد على أنَّ قانون تغيُّرِ اللحم بطول المُكث قد خُرِقَ في معجزاتٍ معلومةٍ، فقد ذكر الله في القرآن المعجزة التي أحدثها للذي أَمَاتَهُ مئة عام ثم بعثه ولم يتغيَّر طعامُه وشرابه، قال سبحانه:﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ﴾[البقرة: ٢٥٩]، وإلى هذا يشير كلام ابن القيم حين أنكر على من ادَّعى تغير طعام أهل الجنة، حيث قال: "وقوله: (أن هذه تتغير وتلك لا تتغير) فمن أين لكم أن الجنة التي أسكنها آدم كان التغير يعرِضُ لثمارها كما يعرِضُ لهذه الثمار؟ وقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبي أنه قال: «**لولا بنو إسرائيل لم يخنَزِ اللحم**»، أي:لم يتغير ولم يَنْتَنْ وقد أبقى سبحانه وتعالى، في هذا العالم طعام العزيز وشرابه مئة سنة لم يتغير".(٤٥)

كذلك أخبر النبيﷺ أن أجساد الأنبياء لا تتعفَّنُ ولا تتآكل بطول المكث، وهذا خَرْقٌ لقوانين الطبيعة، قال ﷺ: «**إنَّ الله حَرَّمَ على الأرضِ أنْ تأكلَ أجسادَ الأنبياء**».(٤٦) بل قد ثبت بالحسِّ والمشاهدة أن بعض أجساد الشهداء لم تأكلها الأرض بالرغم من طول مُكثها، قال ابن أبي العِزِّ في شرح العقيدة الطحاوية: "وأما الشهداء فقد شُوهِدَ منهم بَعد مُدَدٍ من دفنه كما هو لم يتغير، فيحتمل بقاؤه كذلك في تربته إلى يوم مَحْشَرِهِ، ويحتمل أن يَبلى مع طول المدة والله أعلم، وكأنه-والله أعلم- كلما كانت الشهادة أكمل، والشهيد أفضل، كان بقاء جسده أطول".(٤٧)

وأمَّا على القول الثاني- وهو الراجح في تفسير الحديث- فلا إشكال أصلاً فيه؛ لأنه يخبر عن عصيان بني إسرائيل بسنِّهم سنَّة ادِّخار اللحم، وقد كانوا من قبل يأكلون ويتصدَّقون، فلولاهم لَمَا عُرِفَ ادخارُ اللحم شُحّاً وبُخلاً، فهم الذين أحدثوا هذا اللون من العصيان فنَتَن اللحمُ وفسَد، وليس المعنى أنَّ اللحمَ لم يكن يتغير بطول المُكْثِ قبل بني

إسرائيل، وعلى هذا الفهم ينتقِضُ كلُّ اعتراضٍ من أساسه، ويظهر أن سبب رد الحديث هو سوء الفهم، والتعجل في استنكار المتن دون تثبتٍ، وهذه آفةٌ خطيرةٌ في التعامل مع السنة النبوية، يقول الدكتور رفعت فوزي عبدالمطلب: "إنَّ حجَّتنا في صحة هذا الحديث أنه قد رواه الثقات عن رسول الله ﷺ ويقوِّي صِحَّته ما يبينه العلماءُ من أسباب معقولة في كون بني إسرائيل كانوا سبباً في إفساد الطعام بجشعهم وأنانيتهم وحبهم للحياة- وهذا قد سجله القرآن الكريم- وادِّخارهم الطعام ليفسد، فلا هم قد استفادوا منه ولا استفاد منه غيرهم، واقتدى الناس بهم في ادخار الأطعمة وحرمان الكثيرين منه. وإذا كان الأمر كذلك فبأي حجة نردُّ الحديث الصحيح؟ أبالوَهْمِ الذي ردَّه به أمثال هؤلاء؟ فالحديث لم يتعرض لأسباب الطبيعية ولا بتحلل الأشياء، وإنما يهدف إلى أن بني إسرائيل سنُّوا عادة سيئة، وكانوا القدوة فيها".(٤٨)

ويقول تقي الدين العثماني: "قوله: «لولا بنو إسرائيل لم يخبث الطعام»، يعني أن بني إسرائيل أول من سنَّ ادخار الطعام واللحم، حتى أنتن عليهم، ولولا بنو إسرائيل سنُّوا ذلك لما ادخر الطعام فلم ينتن، كذا فسره الأُبِّيُّ والحافظ في "الفتح"، وعليه فلا يدلُّ الحديث على أنَّ من كان قبل بني إسرائيل لم يكن يفسُد عليهم الطعام واللحم ولو ادخروهما، وإنما المعنى: أنَّ الادخارَ لم يكن معهوداً قبل بني إسرائيل، فإنهم كانوا يأكلون ويطعمون فلا يفسدُ عليهم شيءٌ، حتى جاء بنو إسرائيل فجعلوا يدَّخِرونه حتى فسد عليهم...".(٤٩)

ولقد اختاره محمد بهجت البيطار في جواب له حول معنى هذا الحديث، حيث قال: "الظاهر المتبادر الذي أفهمه منه أنَّ البركة في الإنفاق، وأنَّ المَحْقَ في الإمساك، وأن بني إسرائيل كان يأتيهم رزقهم من السلوى كل يوم فيأكلونه لحماً طرياً ويُوسِّعون منه على غيرهم؛ فلما شَحُّوا به وادخروه، عوقِبُوا بفساده وخبثه ونَتَنِه، ولعلهم كانوا أولَ من سَنَّ هذه السنة السيئة في الناس، أو اشتهروا بها أكثر من غيرهم، وكانوا قدوةً سيئةً لمن جاء بعدهم

بحكم الوراثة والتقليد، فالكلام على ما يظهر لي هو في عمل بني إسرائيل في اللحم، لا في طبيعة اللحم من حيث هو لحم، وأنه لولا هم لما ادُّخِر، ولو لم يُدَّخَرْ لم يفسُدْ، والله أعلم".(٥٠)

فنسبةُ تغيُّر اللحم إلى عصيان بني إسرائيل، لا يعني أن اللحم لم يكن يتغير قبل عصيانهم، بل غاية معنى الحديث أنَّ بني إسرائيل عوقبوا بسرعة تغير اللحم وفساده لّما بخِلوا به وادَّخروه، وقد كانوا من قبل لا يعرفون تغيُّرَ اللحم؛ لأنهم كانوا يُنفقون ولا يدَّخرون، وهذا التخريج لمعنى الحديث وجيه، يشهد له حديث آخر على منواله في ذكر ما عاقب الله به بني إسرائيل لأجل عصيانهم، فلقد صحَّ عن عائشة رضي الله عنها- موقوفاً لفظاً مرفوعاً حُكماً-، أنها قالت:«**كانَ نساءُ بَنِي إسرائيل يَتَّخِذْنَ أرجلاً من خشب، يَتَشَرَّفْنَ للرجالِ في المساجِدِ، فَحَرَّمَ الله عليهنَّ المساجِدَ، وَسُلِّطَتْ عَلَيْهِنَ اَلْحَيْضَةُ**».(٥١)

فليس المقصود أنَّ مبتدأ حيض النساء كان في بني إسرائيل بسبب عصيان نسائهنَّ، وإنما المقصودُ أنَّ الله عاقبَ نساءَ بني إسرائيل بتسليط الحيض عليهم **أياماً زائدة على المعتاد؛** لأننا نعلم يقيناً أنَّ الحيض شيءٌ كتبه الله على النساء من لَدُن حواء، ولم يحدث في نساء بني إسرائيل ابتداءً.

يقول الحافظ ابن حجر: "ويمكن أن يجمع بينهما مع القول بالتعميم بأن الذي أُرسل على نساء بني إسرائيل طُولُ مُكْثِه بهنَّ عقوبةً لهنَّ لا ابتداءُ وجوده، وقد روى الطبري وغيره عن ابن عباس وغيره أن قوله تعالى في قصة إبراهيم:﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ﴾ [هود: ٧١] أي: حاضت، والقصة متقدمة على بني إسرائيل بلا ريب، وروى الحاكم وابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس: أن ابتداء الحيض كان على حواء بعد أن أهبطت من الجنة، وإذا كان كذلك فبنات آدم بناتها، والله أعلم".(٥٢)

فعلى هذا النحو ينبغي تفسير العقوبات التي اختصَّ بها بنو إسرائيل، فالسنة يفسر بعضها بعضاً.

الخاتمة:

الحمد لله أولاً وآخراً، أما بعد: فبعد هذه المباحثة مع الكتَّاب المعاصرين حول حديث:

«لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم»، وبيان المعنى السليم من المعارضة، وردِّ أهم الشبهات التي أثيرت حوله، يمكنني تلخيص النتائج التي وصلت إليها من خلال البحث في النقاط التالية:

١- لا يمكن أن يكون هناك حديثٌ صحيحٌ تلقَّته الأمةُ بالقَبول، ثم هو يخالف القرآن الكريم من كل وجهٍ؛ لأن القرآن والسنة وحي، والوحي لا يتناقض، فلم يَبْقَ إلا اتهام العقل بسوء الفهم، وعدم القدرة على التوفيق بين الأدلة المتعارضة.

٢- إن المعنى الراجح الصحيح للحديث هو: لولا بنو إسرائيل ادخروا اللحم والطعام لما عُرِفَ تغيُّر الطعام بالادخار؛ لأنهم أمروا بأن يأكلوا ويَتصدَّقوا ولا يدَّخروا، وليس المقصود منه أنَّ اللحمَ كان لا يفسد على مَنْ كان قبلهم، وأنَّ ابتداءَ فسادِ الأطعمة كان بسبب عصيانهم.

٣- إنَّ كثيراً من الكُتَّاب المعاصرين الذين انتقدوا متن هذا الحديث وغيره، لا يُفرِّقون بين الحديث المُشكِل، والحديث المكذوب، فهم يردُّون الحديث لمجرد إشكالٍ في معناه، ويتعجَّلون في إنكار متنه دون النظر في التأويل الصحيح الذي يرفع الإشكال، وهذا خطأٌ علميٌّ منهجيٌّ.

٤- إنَّ نقد متن الحديث الصحيح بدعوى معارضته للعلم التجريبي، قاعدة تَوسَّع المعاصرون في تطبيقها على الأحاديث، من غير مراعاة كون ذلك العلم قابلاً للتغيير والتطوير (كالنظريات والحقائق العلمية) وهذا يُفْضي إلى تكذيب الحديث الصحيح، بالظن وليس بالقطعيات.

٥- إنّ مضمون متن الحديث إذا كان في باب الغيبيات (السابقة واللاحقة) أو من باب المعجزات (الخارقة للعادة) لا يصحُّ ردُّهُ بدعوى مخالفة العلم أو العقل أو الحس؛ لأنَّ هذه الأبواب لا دخل للعقل والحس فيها، كما أنه لا يحكمها قانون علمي، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن هذا الحديث من باب المعجزات، والمعجزة خارقة للعادة خارقة لقوانين الطبيعة.

٦- هناك نزعة عصرانية عقلية مادية عند الكتاب والمفكرين المعاصرين، في تناولهم للأحاديث الصحيحين وغيرها بالنقد، ينبغي على الباحثين التصدي لها وحراسة السنة النبوية من عبث العابثين.

الهوامش:

---

(١) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة)، برقم (٣٣٩٩)، ص٥٦٩. وفي كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم وذريته، برقم (٣٣٣٠)، ص٥٥٣. بنحوه.

(٢) أخرجه مسلم، محي الدين أبو زكرياء يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، شرح صحيح مسلم، خرج أحاديثه: صلاح عويضة، وراجعه لغوياً: محمد شحاته، طبع سنة ٢٠٠٣م، دار المنار، القاهرة، مصر، كتاب الرضاع، باب: لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر، برقم (٣٦٤٨)، ص٦٢٦. وابن حبان في صحيحه، كتاب النكاح، باب معاشرة الزوجين، ج٩، ص٤٧٧، برقم (٤١٦٩). دون زيادة الدهر.

(٣) أخرجه أحمد في المسند، ج٨، ص١٣٢، برقم (٨٠١٩). وإسحاق بن راهويه في مسنده، ج١، ص١٦٨، برقم (١١٥). وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح.

(٤) أخرجه الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب البر والصلة، ج٤، ص٢٩١ برقم (٧٤١٩). وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال الذهبي معلقا: "على شرط البخاري ومسلم".

(٥) أخرجه النيسابوري، أبو بكر محمد بن إبراهيم ابن المنذر(٣١٨هـ)، **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، تحقيق: خالد إبراهيم السيد ومحيي الدين البكاري، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، دار الفلاح، الفيوم، مصر، ج٦، ص٣٧٥. برقم (٦٣٠٩). والحسن بن عبدالله ابن سعيد العسكري (٣٨٢هـ)، **تصحيفات المحدثين**، تحقيق: محمود أحمد ميرة، القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ج١، ص٢٢٣.

(٦) هو: عمَّار بن مطر العنبري الرهاوي، أبو عثمان: متروك الحديث، قال العقيلي: يحدِّث عن الثقات بالمناكير، وقال أبو حاتم الرازي: كان يكذب. وقال ابن عدي: متروك الحديث أحاديثه بواطيل. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٦، ص٣٩٤. والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ج٢، ص٢٠٢. الكامل لابن عدي، ج٥، ص٧٢.

(٧) أبو جعفر محمد بن عمر العقيلي (٣٢٢هـ)، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي،

بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ط١، ج٣، ص٣٢٧.

(٨) انظر على الترتيب: محمد بن عبدالله بن حمدويه الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ط١، ج٤، ص٢٤. وأبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ط٢، ج٩، ص١٦٤.

(٩) أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ)، **غريب الحديث**، تحقيق: حسين محمد شرف، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٢٤هـ/ ١٩٨٤م، ج٢، ص٦٥٩-٦٦٠.

(١٠) مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (٦٠٦هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، الرياض، أشرف عليه وقدم له: علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد الحلبي الأثري، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ، ط١، ص٢٨٧.

(١١) جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، **الفائق في غريب الحديث**، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار المعرفة، ج١، ص٣٩٩.

(١٢) عبدالرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي (١٠٣١هـ)، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ج٥، ص٤٣٧.

(١٣) انظر هذا المسلك: القاضي عياض، إكمال المعلم شرح صحيح مسلم: ج٤، ص٦٨٢. الكرماني، الكواكب الدراري، ج١٣، ص٢٢٨. أبو العباس القرطبي، المفهم شرح مسلم، ج٤، ص٢٢٣. القسطلاني، إرشاد الساري، ج٥، ص٣٢٢. السيوطي، الديباج شرح مسلم بن الحجاج، ج٤، ص٨٠.

(١٤) محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، **شرح صحيح مسلم**، القاهرة، دار المنار، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، ج١٠، ص٤٧.

(١٥) علي بن سلطان محمد القاري (١٠١٤هـ) **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، تحقيق: جمال عيتاني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ط١، ج٦، ص٣٥٨.

(١٦) سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري (ابن الملقن ٨٠٤هـ)، **التوضيح شرح الجامع الصحيح**، تحقيق دار الفلاح، دولة قطر، دار الفلاح، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ط١، ج١٩، ص٢٨٥.

(١٧) انظر على الترتيب: أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ابن أيوب ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، **حادي**

الأرواح إلى بلاد الأفراح، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، إشراف: بكر بن عبدالله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص٨٤. المباركفوري، صفي الرحمن المباركفوري، منة المنعم شرح مسلم، ج٢، ص٤٢٧. وشرح العقيدة الطحاوية، لابن جبرين: (تسجيل صوتي) الدرس رقم٦٢. سؤال: عن سبب رد بعض الأحاديث الصحيحة.

(١٨) حكى القاضي البيضاوي هذا القول، انظر: الكرماني، الكواكب الدراري، ج١٣، ص٢٢٧.

(١٩) أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، ط١، ج٤، ص٣٨.

(٢٠) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دمشق، دار الفيحاء، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ط١، ج٦، ص٤٤٤

(٢١) أبو عبدالله محمد خلفة الوشتاني الأبي المالكي (٨٢٨هـ)، **إكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم**، بيروت، دار الكتب العلمية، ج٤، ص١٠١.

(٢٢) هو علامة الشام: محمد بهجت بن بهاء الدين بن عبدالغني البيطار ولد بدمشق لأسرة يرجع أصلها إلى الجزائر سنة ١٣١١هـ/ ١٨٩٤م، يعد من أبرز تلامذة جمال الدين القاسمي، كان واسع الإطلاع، أصولي النزعة، سلفي الاعتقاد، تقلَّدَ عدة مناصب منها عضو بمجمع اللغة العربية، ومحاضر في الجامعة السورية، توفي سنة: ١٨٩٤هـ/ ١٩٧٦م، من آثاره: "نقد عين الميزان" في الرد على الشيعي محمد حسين آل كاشف الغطا في تحامله على أهل الحديث."حياة شيخ الإسلام ابن تيمية". ترجمته في: إتمام الأعلام، ص٢٢٤. وذيل الأعلام، ص١٦٧-١٦٨.

(٢٣) عبدالله بن علي النجدي القصيمي، **مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها**، مصر، المطبعة الرحمانية، ١٣٥٣هـ، ص١٣.

(٢٤) الفتني، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، ج١، ص٣٨١.

(٢٥) محمد تقي العثماني، **تكملة فتح الملهم شرح صحيح مسلم**، مراجعة وتدقيق وتكملة: محمود شاكر، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ط١، ج٧ ص١٤٠.

(٢٦) زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، **طرح التثريب في شرح التقريب**، تحقيق: عبدالقادر محمد بن علي، بيروت، دار الكتب العلمية، ج٧، ص٦٣.

(٢٧) هو كاتب حرٌّ وباحث في علوم الدين والتاريخ الإسلامي، اشتهر بهذا الاسم المستعار، ولا يُعْلَمُ شخصه الحقيقي، يعدُّ من روَّاد مدرسة الفكر الحر، وعرف عنه من خلال كتاباته أنه

من طائفة القرآنيين الذين لا يؤمنون بالسنة النبوية. فله صفحة خاصة في موقعهم على الشبكة فيها مناقشاته وآراؤه: اشتهر بمؤلفاته الثلاثة "الحديث والقرآن" الذي بسط فيه فكره القرآني حيث تطرق إلى أحاديث الصحيحين وأخذ يناقشها ويردها بدعوى مخالفتها للقرآن. له كذلك كتاب" سنة الأولين" وكتاب "رسالة حول الخلافة وحكم الله"، انظر: صفحته في موقع القرآنيين: www.ahlalquran.com.

(٢٨) ابن قرناس، **الحديث والقرآن**، كولونيا (ألمانيا)، منشورات الجمل، ٢٠٠٨م، ط١، ص٣٣٣.

(٢٩) ثامر هاشم حبيب العميدي، **دفاع عن الكافي**، (دراسة نقدية مقارنة لأهم الطعون والشبهات المثارة حول كتاب الكافي للشيخ الكليني) مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٥م، (ط١)، ج٢، ص٢٨٢-٢٨٣.

(٣٠) هو محمد سعيد حوى، ابن (سعيد حوى) المرشد العام للإخوان المسلمين في سوريا، ولد سنة ١٩٦٥م في مدينة حماة السورية، تدرج في حياته العلمية، وحصل الدكتوراه في الحديث النبوي، وهو أستاذ الحديث في جامعة مؤتة، الأردن، منذ عام ١٩٩٨م، وحتى الآن، يعد من أبرز المعاصرين الذين أحيوا المنهج العقلاني في التعامل مع السنة النبوية والتشكيك فيها، حيث ينادي بضرورة تنقية السنة النبوية من الدخيل، ولا يستثني في ذلك حتى الصحيحين، وله في ذلك مقالات مشهورة في جريدة الرأي الأردنية بعنوان: "منهجية التعامل مع السنة النبوية" هي أكثر من ستين مقالاً، تعرض فيها لأحاديث الصحيحين وردَّها بدعوى مخالفة القرآن والعقل، انظر: ترجمته في موقع "سعيد حوى" على الشبكة: www.saedhawwa.com

(٣١) محمد سعيد حوى، **منهجية فهم السنة النبوية**، جريدة الرأي الأردنية، تاريخ العدد ٨/ ١٠/ ٢٠٠٩، المقال رقم ٦٥.

(٣٢) هو الدكتور محمد عمراني حنشي، كاتب مغربي، حاصل على الدكتوراه في الأرصاد الجوية من جامعة فلوريدا الأمريكية، يعمل أستاذاً في جامعة محمد الخامس (المغرب). عرف بكتاباته على طريقة العصرانيين في نقد طريقة علماء الحديث في التصحيح والتضعيف، ويدعو إلى محاكمة الأحاديث -ولو كانت في الصحيحين- إلى مقتضيات العلم وغيرها، له من الكتب: "الهندسة الحديثية:السلم المعيار لقياس درجة وثوقية الحديث النبوي الشريف". وكتاب: "إشكالات المصطلح في علم الحديث". انظر ترجمته في موقعه: (الحوار المحضر) على الشبكة: www.amrani.org

(٣٣) انظر: محمد عمراني حنشي، **روائز علم الدراية ترد خبر خنـز اللحم والخيانة المزعومة لحـواء**،

مقال منشور في موقع (الحوار المحضر):
www.alhiwar.org. ركن ضعيف الصحيحين.

(٣٤) يوسف القرضاوي، برنامج الشريعة والحياة، حلقة بعنوان: **النساء في القرآن**. بتاريخ: ١٥/٦/٢٠٠٨. والتفريغ النصي موجود في موقع القرضاوي: www.qaradawi.net. وفيه بعض الأخطاء اللغوية، ولكن نقلته كما هو للأمانة العلمية.

(٣٥) أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، **الروح**، تحقيق: بسام علي سلامة العموش، الرياض، دار ابن تيمية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ط١، ج١، ص٤٨٨.

(٣٦) أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٨هـ، ط١، ص١٨٦-١٨٧.

(٣٧) انظر منهجية التعامل مع الحديث المشكل في: محمد الطاهر الجوابي، **جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف**، تونس، منشورات مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، ص٤١٤-٤١٧.

(٣٨) راجع هذه الأقوال في: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (٧٧٣هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: مصطفى السيد محمد، محمد السيد رشاد، محمد فضل العجماوي، علي أحمد عبدالباقي، حسن عباس قطب، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، مؤسسة قرطبة ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجيزة، مصر، ج٢، ص٤٥٣، وتفسير ابن جرير، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ٣١٠هـ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية بدار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، القاهرة : دار هجر، ج٤، ص٥٧٨-٥٨١.

(٣٩) أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، **معالم التنزيل**، دار طيبة للنشر، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ط٤، ج١، ص٩٨.

(٤٠) أبو الحسن مقاتل بن سليمان البلخي، **التفسير**، تحقيق: أحمد فريد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ط١، ج٢، ص٣٣٦.

(٤١) أبو بكر الخطيب البغدادي (ضمن مجموع رسائل الاعتقاد)، **جواب البغدادي عن سؤال أهل دمشق في الصفات**، تحقيق: جمال عزون، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ط١، ص٧٥-٧٦.

(٤٢) إسحاق بن راهويه، **المسند**، تحقيق: عبدالعزيز ابن عبدالحق البلوشي، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، ج١، ص٣٨٨.

(٤٣) انظر: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ص٢٩٥-٢٩٦. محيي الدين بن قدرت بن شيرين السمرقندي، **نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية (دراسة نظرية)**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ص٢٤٧-٢٥٠.

(٤٤) أخرجه الترمذي في السنن (٨٧٧) وابن خزيمة في صحيحه (٢٥٦٦) والضياء المقدسي في المختارة (٣٦١٢). كلهم من طريق عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به. قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح. قلت: فيه عطاء بن السائب صدوق اختلط بآخره، وجرير ممن سمع منه بعد الاختلاط، والحديث صحيح بشواهده. انظر: السلسلة الصحيحة للألباني، ج٦، ص١١٧.

(٤٥) ابن قيم الجوزية، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، مرجع سابق، ص٨٤.

(٤٦) قطعة من حديث أخرجه أبو داود (١٥٣١) والنسائي (١٣٧٤) وابن ماجة (١٠٨٥) كلهم من طريق عبدالرحمن بن زيد بن جابر، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس به. وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات. انظر: سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري (ابن الملقن ٨٠٤هـ)، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبدالحي وأبو محمد عبدالله بن سليمان وأبو عمار ياسر بن كمال، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج٥، ص٢٨٨. وإرواء الغليل، ج١، ص٣٤.

(٤٧) ابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، حققها وراجعها: جماعة من العلماء، خرج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ط٩، ص٤٠٤.

(٤٨) **صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة**، تحقيق وتخريج وشرح: رفعت فوزي عبدالمطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ص٢٠٣.

(٤٩) محمد تقي العثماني، تكملة فتح الملهم شرح صحيح مسلم، ج٧، ص١٤٠.

(٥٠) انظر: عبدالله القصيمي، مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، ص١٣.

(٥١) أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٥١١٤) وفي مسند إسحاق بن راهويه (٦٣٧) من طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبي عن عائشة، وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات معروفون. وله شواهد من حديث ابن مسعود وابن عباس. قال ابن حجر "إسناده صحيح". انظر:

فتح الباري، ج١، ص٥١٩. وصحح إسناده الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (١٢٥٠هـ)، نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، حققه وعلق عليه: أبو معاذ طارق ابن عوض الله بن محمد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض، ودار ابن عفان، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ج٤، ص٨٤.

(٥٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج١، ص٥١٩.